الأمم المتحدة

A/HRC/44/39/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
4 June 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والأربعون

15 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الزيارة إلى قطر

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم* **

موجز

زارت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، قطر في الفترة من 8 إلى 16 شباط/فبراير 2019. وكان هدف الزيارة جمع معلومات مباشرة عن فعالية إعمال الحق في التعليم المجاني والجيد والشامل للجميع، والدخول في حوار مع الحكومة وغيرها من الجهات المعنية وتقديم توصيات في هذا الصدد.

وتهنئ المقررة الخاصة قطر على الأولوية الممنوحة لتوفير التعليم الجيد للجميع، وعلى التدابير والبرامج العديدة المعتمدة في هذا الصدد. وأعربت عن إعجابها على وجه الخصوص بالإرادة التي أبدتها العديد من الجهات المعنية "لبناء نظام تعليمي حديث على مستوى عالمي يوفر للطلاب تعليماً من الطراز الأول، على غرار التعليم المقدم في أي مكان في العالم"، كجزء من الرؤية الوطنية لعام 2030. كما ترحب بمشاركة قطر بقوة في التعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز الحق في التعليم للجميع. إن العمل الحاسم الذي تضطلع به مؤسسة التعليم فوق الجميع ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع يؤدي إلى إحداث أثر حقيقي بالنسبة للعديد من الناس داخل قطر وخارجها.

ومع ذلك، حددت المقررة الخاصة عدداً من التحديات التي ينبغي التصدي لها، مع مراعاة انضمام الدولة مؤخراً إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وفي حين ينبغي تهنئة قطر على المحافظة على المدارس العامة والرفع من قيمتها، تعرب المقررة الخاصة عن قلقها إزاء ما يبدو أنه تزايد

* يُعمَّم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، الوارد في مرفق هذا الموجز، فيُعمم باللغة التي قُدّم بها وباللغة العربية فقط.

** قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

الاعتماد بصورة مفرطة على دور مدارس القطاع الخاص، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعليم أطفال العمال المهاجرين. وعلاوة على ذلك، فإن التعليم ليس مجانياً بالنسبة لشريحة كبيرة للغاية من الأطفال المقيمين في قطر، ولا سيما الأطفال غير القطريين، مما يخالف أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المرفق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم عن زيارتها إلى قطر

المحتويات

		الصفحة
أولاً –	مقدمة	4
ثانياً –	السياق العام	4
	ألف – الإطار القانوني الدولي والتعاون الدولي	4
	باء – الإطار القانوني والسياسي الوطني	6
	جيم – النظام المدرسي في السياق الوطني	7
ثالثاً –	تحديات محددة تواجه الحق في التعليم في قطر	10
	ألف – التوافر	11
	باء – إمكانية الوصول	13
	جيم – المقبولية	18
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	21

أولاً- مقدمة

1- قامت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، كومبو بولي باري، بزيارة رسمية إلى قطر في الفترة من 8 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، بدعوة من الحكومة.

2- وخلال الزيارة، اجتمعت المقررة الخاصة بكبار المسؤولين الحكوميين، ولا سيما وزير التعليم والتعليم العالي ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. والتقت بمسؤولين من مختلف الوزارات والمؤسسات، بما في ذلك على سبيل المثال مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس البلدي المركزي. واجتمعت كذلك مع مسؤولين من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

3- وفي الدوحة والوكرة، زارت المقررة الخاصة مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية للبنات والبنين في القطاعين العام والخاص. كما زارت مدرسة الإحسان الخيرية الأولى، وعقدت اجتماعات في جامعة قطر وكلية شمال المحيط الأطلسي. وأتاح ذلك للمقررة الخاصة مناقشة مسائل مع تلاميذ ومدرسين ومديري مدارس وموظفين إداريين ومدربي معلمين وأكاديميين.

4- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للحكومة لدعوتها ولما قدمته من دعم طوال الزيارة. وتعرب عن تقديرها لحصولها على تعليقات مفيدة على البيان الصادر بنهاية زيارتها من اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، التي تعمل مع وزارة التعليم والتعليم العالي. وهي تشكر جميع المعنيين على أفكارهم الثاقبة ووقتهم وتفرغهم لها.

ثانياً- السياق العام

ألف- الإطار القانوني الدولي والتعاون الدولي

1- الإطار القانوني الدولي

5- لا بد من تهنئة قطر على التقدم الكبير الذي أحرزته في الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشمل الخطوات الرئيسية في هذا الصدد التصديق تدريجياً على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما انضمامها في عام 2018 إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ وتخليها بشكل جزئي وتدريجي عن التحفظات الخلافية؛ وتوجيه الدعوة مؤخراً إلى الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد؛ والحوار المستمر مع هيئات المعاهدات؛ وتزايد وجود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في البلد. كما تبدي قطر التزاماً قوياً بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

6- وقطر طرف في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر أساسية لتعزيز وحماية الحق في التعليم للجميع، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت المقررة الخاصة عن سرورها لمعرفة أن الحكومة تنظر في الانضمام إلى اتفاقية اليونسكو لعام 1960 بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم.

7- وترحب المقررة الخاصة بسحب قطر التحفظات العامة التي أبدتها في البداية على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بأي حكم يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، تشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن بعض التحفظات والإعلانات المتبقية قد تأثر سلباً على التمتع بالحق في التعليم. وتدرك المقررة الخاصة أن سحب التحفظات تصاحبه عملية استعراض تشريعي وطني، وأنه قد تم تعيين لجنة لإجراء هذا الاستعراض عقب انضمام الدولة إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، في عام 2018.

8- وتسلط المقررة الخاصة الضوء بوجه خاص على الإعلان المتعلق بالمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بحظر التعذيب وسوء المعاملة، الذي تفسر قطر بموجبه مصطلح "العقوبة" وفقاً للتشريعات السارية في قطر وأحكام الشريعة الإسلامية. وفي حين تلقت المقررة الخاصة تأكيدات من عدة جهات معنية بأن العقوبة البدنية غير مسموح بها في المدارس، فإنها تشدد على أن هذا الإعلان، إلى جانب التحفظات على المادتين 1 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يعوقان وضع إطار قانوني متسق بشأن هذه المسألة.

9- وعلاوة على ذلك، فإن الإعلانات التي أصدرتها قطر بشأن المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها، هي إعلانات فضفاضة أكثر مما ينبغي. حيث إن لهاتين المادتين أهمية كبيرة فيما يتعلق بتمكين المعلمين من المشاركة الكاملة في جميع المناقشات المتعلقة بنظام التعليم، وحقوقهم، ومركزهم وظروف عملهم.

10- ويمكن أن يكون للتحفظات والإعلانات العديدة بشأن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أثر كبير على حقوق الفتيات والنساء في مجال التعليم، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بالدور المنوط بهن في المجتمع من خلال التعليم.

11- إن التحفظات والإعلانات المتعلقة بالأحكام التي تحمي الحق في حرية الدين والمعتقد (المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل)، تعوق إعمال أحد الأبعاد الهامة للحق في التعليم – حرية الآباء في كفالة التربية الدينية والأخلاقية لأولادهم وفق قناعاتهم الخاصة.

2- التعاون الدولي

12- تشيد المقررة الخاصة بالالتزام الكبير من جانب قطر ومؤسساتها بالتعاون الإقليمي والدولي في مجال التعليم. والعمل الحاسم الذي تضطلع به مؤسسة التعليم فوق الجميع ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع يؤدي إلى إحداث أثر حقيقي بالنسبة للعديد من الناس.

13- وتشير المقررة الخاصة، على سبيل المثال، إلى برامج مؤسسة التعليم فوق الجميع مثل "علِّم طفلاً"، التي توفر فرصاً تعليمية لنحو 7,5 ملايين من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم، وتسعى إلى الوصول إلى 10,4 ملايين طفل؛ وبرنامج الفاخورة، الذي يعزز حق الشباب المهمشين في التعليم في الدول التي تمر بحالات نزاع والخارجة من نزاع؛ وبرنامج التعليم في حالات انعدام الأمن والنزاعات؛ وبرنامج أيادي الخير نحو آسيا.

14- كما ترحب المقررة الخاصة بالمبادرات مثل مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، التي أنشأتها مؤسسة قطر في عام 2009. وهدف هذه القمة، التي تعقد مؤتمراً دولياً كل سنتين في الدوحة وتقدم

طائفة من المبادرات على مدار السنة، هو بحث وتعزيز نُهج جديدة لمواجهة التحديات العالمية الملحة في مجال التعليم.

15- وينبغي الإشادة بالحكومة لقيامها باستقبال الطلاب القطريين الذين اضطروا، خلال الأزمة الدبلوماسية في المنطقة، إلى ترك دراستهم في بعض البلدان المجاورة والعودة إلى ديارهم، وإيجاد حلول لهم، وقد بلغ عددهم 531 طالباً. غير أنها تدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها، ولا سيما ضمان اعتماد شهادات الطلاب الذين واصلوا تعليمهم من خلال التعلم عن بعد.

باء- الإطار القانوني والسياسي الوطني

16- تعرب المقررة الخاصة عن تقديرها للتركيز القوي على الحق في التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان على أعلى مستويات الدولة، وكذلك على مستوى المدارس. وقد اعتمدت قطر العديد من التدابير التشريعية والتنظيمية والبرنامجية والمالية، التي ينبغي الاعتراف والإشادة بها.

17- ووفقاً للمادة 25 من الدستور، فإن التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه. وتنص المادة 49 على أن التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة. وبموجب القانون رقم 25 لعام 2001 بشأن التعليم الإلزامي، فإن التعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية أو حتى سن الثامنة عشرة.

18- وتهدف الرؤية الوطنية لعام 2030، التي اعتمدت في عام 2008، إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل. وتسعى الرؤية إلى الاستجابة للتحديات التي تواجهها قطر حالياً، بما في ذلك تلك التي تطرحها الحريات الكبيرة والخيارات الأوسع المصاحبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي أمام القيم الاجتماعية المتجذرة التي يعتز بها المجتمع القطري.

19- وفي مجال التعليم، في إطار ركيزة التنمية البشرية (إحدى الركائز الأربع للرؤية)، تهدف قطر إلى بناء نظام تعليمي حديث يواكب المعايير العالمية ويوفر للطلاب تعليماً عالي الجودة يضاهي أفضل النظم التعليمية في أي مكان في العالم. والهدف هو إتاحة التدريب الممتاز للمواطنين والفرص لتطوير قدراتهم إلى أقصى حد، وتمكينهم من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته التقنية. كما يسعى النظام التعليمي إلى تشجيع التفكير التحليلي والنقدي، وكذلك تنمية القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه، ويدعو إلى التعامل البناء مع شعوب العالم. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للرؤية، تطمح قطر لأن تكون مركزاً فعالاً للبحث العلمي والنشاط الفكري. وتهنئ المقررة الخاصة قطر على تطويرها تلك الأهداف في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية للفترة 2011-2016 و2018-2022، استناداً إلى الجهود الرامية إلى تحديد التحديات والتصدي لها بشكل حقيقي[(1)].

20- وترحب المقررة الخاصة بالعملية الجارية لوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان.

(1) قطر، الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثانية (2018-2022)، الفصل الثاني.

جيم- النظام المدرسي في السياق الوطني

1- الهيكل

21- تستضيف قطر بشكل استثنائي عدداً كبيراً من العمالة الوافدة. وتشير بعض التقديرات إلى أن عددهم يبلغ 90 في المائة من مجموع السكان. ونتيجة لذلك، شجع البلد على تطوير طائفة واسعة مما يسمى بمدارس الجاليات أو المدارس الدولية الخاصة من أجل تلبية الاحتياجات المحددة والمتنوعة للطلاب. ويؤدي ذلك إلى تنوع كبير في المناهج الدراسية والنُهُج التربوية، التي ينبغي اعتبارها جانباً هاماً وإيجابياً من جوانب النظام التعليمي في قطر.

22- ومع ذلك، ثمة تمايُز شديد بين القطريين وغير القطريين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أوجه تمايُز أخرى بين مختلف جنسيات الوافدين حسب أصولهم (عرب وغير عرب) ولغاتهم ووضعهم الاقتصادي من جهة، وبين الرجال والنساء من جهة أخرى.

23- ويتكون النظام التعليمي في قطر من:

(أ) المدارس العامة التي تقدم التعليم مجانا للأطفال القطريين وغير القطريين الذين يعمل آباؤهم في الخدمة العامة. ويمكن للأطفال غير القطريين الذين يعمل آباؤهم في القطاع الخاص الالتحاق بالمدارس العامة، في حدود الأماكن المتاحة، مقابل دفع رسوم دراسية بسيطة. ويبدو أن معظم الأطفال غير القطريين في المدارس العامة من الناطقين بالعربية. وهناك مدارس للبنات وأخرى للبنين، وتكون المناهج الدراسية باللغة العربية أساساً. ووفقاً للإحصاءات التي قدمتها الحكومة، فإن 45,5 في المائة من الطلاب المسجلين في المدارس العامة للسنة الدراسية 2019-2020 كانوا من 95 جنسية أجنبية؛

(ب) "مدارس الجاليات" الخاصة المنشأة تحت رعاية السفارات، ولا سيما الجاليات المهاجرة الكبيرة في قطر. وهذه المدارس غير الربحية، التي أنشئت بدعم كبير من حكومة قطر، تموّل من الرسوم المدرسية وحدها. وغالباً ما تكون الرسوم قليلة نسبياً مقارنة بالمدارس الخاصة أو الدولية الأخرى، وإن كان بعضها قد يفرض رسوماً عالية إلى حد ما. ويمكن لهذه المدارس أن توفّر درجات متفاوتة من التعليم المختلط وأن تستقبل جنسيات أخرى، بمن في ذلك القطريون، على الرغم من أنها تستوعب أعداداً صغيرة من الطلاب. والمنهج الدراسي هو منهج بلد المنشأ، لأن الأطفال بشكل عام، شأنهم شأن الآباء، لا يبقون في البلد لفترة طويلة، ولذا يجب أن يكونوا قادرين على إعادة الاندماج في النظام المدرسي في بلدانهم عند عودتهم؛

(ج) المدارس الدولية الخاصة الربحية أو غير الربحية، التي قد تفرض رسوماً دراسية عالية جداً. وغالباً ما يكون لديها منهج دراسي دولي، يستند على سبيل المثال إلى البكالوريا الدولية. وتستوعب هذه المدارس الطلاب من جميع الجنسيات، بمن فيهم القطريون، بنسب متفاوتة.

24- والفروق بين هذه الأنواع من المدارس ليست واضحة دائماً. فعلى سبيل المثال، هناك بعض المدارس الخاصة التي تعتبر نفسها مدارس جاليات لأنها تستقبل أساساً الأطفال المنتمين إلى جالية واحدة، وتدرس المناهج الدراسية للبلد الأصلي لتلك الجالية، وتكون لها علاقة بسفارة بلدها ولكنها لا تكون تحت رعايتها. وهناك أيضاً المدارس المتميزة من عدة بلدان أخرى التي دُعيت للعمل في قطر في إطار مبادرة المدارس الأجنبية المتميزة ويستفيد طلابها من برنامج القسائم التعليمية الممنوحة من الدولة[(2)].

(2) انظر www.edu.gov.qa/en/Pages/pvschoolsdefault.aspx.

25- كما أنشأت مؤسسة قطر عدة مدارس، لا تستهدف الربح، تستوعب الطلاب مقابل رسوم دراسية وتعمل تحت إشراف وزارة التعليم. وتوجد هذه المدارس في المدينة التعليمية في الدوحة، وكذلك في مدن أخرى في البلد. وهدفها هو تعزيز روح المبادرة والنقد، وتوفير الرعاية لقيم الطلاب وانفتاحهم على قيم الآخرين. ومن ثم، فإن مؤسسة قطر والمدينة التعليمية تساهمان بشكل حاسم في النظام التعليمي في قطر، مما يحسن بشكل كبير من نوعيته، لا سيما من خلال تطوير أساليب تعليمية جديدة، والتركيز على تدريب المعلمين، والتعاون مع الجامعات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات مع المدارس العامة.

26- وفي عام 2018، كانت هناك 307 مدارس عامة تستقبل حوالي 000 122 طالب، و598 مدرسة خاصة تستقبل حوالي 000 196 طالب، منهم حوالي 000 9 في المدارس العربية الخاصة، و500 156 في المدارس الدولية الخاصة، و300 30 في مدارس الجاليات. ويستوعب القطاع الخاص نحو 60 في المائة من طلاب المدارس، وتبلغ نسبة الطلاب الأجانب حوالي 67 في المائة[3].

2- الإصلاحات التعليمية

27- نظام التعليم في قطر حديث العهد إلى حد ما، حيث أُنشئت أول مدرسة للبنين في الدوحة في عام 1948، لكنه قد أحرز تقدماً هائلاً نحو توسيع نطاق المدارس في جميع أنحاء البلد وتحسين نوعيتها.

28- وبين عامي 2002 و2004، شرعت قطر في إجراء إصلاح تعليمي كبير من أجل رفع مستوى تحصيل الطلاب. وأدى ذلك بصفة خاصة إلى إنشاء نظام "المدارس المستقلة". وظلت المدارس العامة تحت إشراف الحكومة، مع إجراء تعديل على إدارتها، حيث شُجعت جهات محلية خاصة ودولية على تشغيلها وإدارتها في إطار أربعة مبادئ هي: استقلال المدارس في سياساتها المتعلقة بالتوظيف، والمناهج الدراسية، والتطوير المهني، والمناهج التربوية والسياسات الداخلية؛ وتنويع البرامج أو المناهج الدراسية؛ ومراعاة اختيارات الآباء؛ ومساءلة المدارس عن نتائج الطلاب. ويتعين على المدارس أن تطبق معايير المناهج الدراسية مع مراعاة طائفة من التقييمات الوطنية لكل مستوى[4].

29- وقد واجه الإصلاح صعوبات كثيرة. فسرعان ما شعر المدرسون بأن الأمر يتجاوز قدراتهم لأنهم لا يملكون المهارات اللازمة لوضع مواد المناهج الدراسية ولم يتلقوا التدريب المناسب لهذه الغاية. وكان مديرو المدارس والأفرقة التربوية بحاجة إلى المشورة والتدريب المهني، كما كان المديرون مثقلون بمهام إدارية تجعلهم بعيدين عن نشاطهم المهني الأساسي. وتفيد التقارير بأن بعض الكيانات التجارية التي تدير المدارس ليس لديها خبرة محددة في مجال التعليم ولم تتمكن من إدارة المدارس على نحو سليم. وأدى الإصلاح إلى وجود نظام مدارس يديرها القطاع الخاص بحكم الواقع وهي غير متكافئة من حيث الجودة وتفتقر إلى التنسيق. وكان الآباء غير راضين فسحبوا أطفالهم من المدارس العامة.

30- وبعد حوالي 10 سنوات، قررت الحكومة العودة إلى نظام المدارس العامة، تحت رقابة حكومية صارمة، وفقاً للقانون رقم 9 لعام 2017 الذي ينظم المدارس الحكومية، وألغى القانون رقم 11 لعام 2006

(3) قطر، إدارة السياسات والأبحاث التربوية، قسم الإحصاء، "النشرة الإحصائية للتعليم، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"، الصفحات 7 و24-25.

(4) رمزي ناصر، "الإصلاحات التعليمية في قطر في الماضي والمستقبل: تحديات تطوير المعلمين"، استعراض مفتوح للبحوث التعليمية، المجلد 4، رقم 1(2017).

بشأن تنظيم المدارس المحلية المستقلة. وبموجب القانون الأحدث عهداً، تولت وزارة التعليم والتعليم العالي مسؤولية تنظيم المدارس العامة وتعيين موظفيها الإداريين والأكاديميين.

31- إن زيادة سيطرة الحكومة على هذه المدارس مكّن من كفالة أن يكون نظام التعليم أكثر اتساقاً ويفي بتوقعات الآباء. وتلقت المقررة الخاصة عدة تقارير تشير إلى أن موظفي المدارس رحبوا بتولي الحكومة مهمة الإشراف وإسداء المشورة.

32- ومع ذلك، وعلى الرغم من تأكد المقررة الخاصة من استمرار احترام مبدأ استقلال المدارس، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة تطبيق المنهج الدراسي النموذجي، فإنها ترى أن المدرسين بحاجة إلى المزيد من الحرية الأكاديمية. وعلمت، على سبيل المثال، أن على المعلمين استخدام كتاب مدرسي موحد لكل مادة. ويُستعرض كل عام اختيار الكتب المدرسية لكل مادة، مع مراعاة آراء المدارس والمدرسين. وبإمكان المعلمين استخدام مصادر تكميلية، بما في ذلك موارد التعلم الإلكتروني، لكن يجب اختيار هذه الموارد بالتشاور مع منسق المادة. وتخضع المصادر والكتب الخارجية المتاحة في مكتبة المدرسة للتمحيص بغية التأكد من توافقها مع القيم الدينية والثقافية.

33- وتلاحظ المقررة الخاصة أيضاً تطبيق نظام صارم ومركزي للغاية على ما يبدو فيما يتعلق بالترخيص للمدارس والمدرسين بتنظيم الأنشطة والمشاركة في المناسبات خارج المدارس. ويتعين على المدارس أن تختار من قائمة تضم نحو 10 أنشطة اجتماعية أو ثقافية أو علمية تحددها وزارة التعليم، وترتبط جميعها بالمناهج الدراسية. وعندما يرغب موظفو المدارس المشاركة في نشاط غير مدرج في القائمة، يجب عليهم طلب الإذن من وزارة التعليم. ومع ذلك، لم تشير المقررة الخاصة إلى أي حالة رفض محددة.

34- وعلى الرغم من إنهاء عملية الإصلاح التي جرت في مطلع العقد الأول من الألفية الجديدة وأدت إلى إنشاء مدارس عامة مستقلة، إلا أنها قد أدت إلى إدخال عدة عناصر إيجابية، وفقاً للعديد من الجهات المعنية. واستمعت المقررة الخاصة إلى تقارير عن تحسينات في توحيد المناهج الدراسية، واعتماد برامج وكتب تعليمية جديدة، ووضع معايير جديدة لاعتماد المعلمين ومديري المدارس، وتحسين تنظيم التدريب المهني للمعلمين. وشاركت الجهات المعنية بالتعليم في قطر في التفاكر المستمر بشأن أداء النظام المدرسي والتحديات المطروحة أمامه والنجاحات التي حققها. وترحب المقررة الخاصة بهذه الجهود الرامية إلى إيجاد حلول تناسب السياق المحلي، أثناء التحاور مع الخبراء من مختلف المشارب.

3- دور القطاع الخاص

35- في حين تحافظ الحكومة على نظام المدارس العامة، فقد أتاحت فرصاً للقطاع الخاص للاضطلاع بدور في النظام التعليمي، وفقاً للقانون رقم 23 لعام 2015 الذي ينظم المدارس الخاصة. وبموجب هذا القانون، لا يمكن للمدارس الخاصة أن تعمل دون ترخيص أو أن تجري أي تغييرات على رخصتها دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطة المختصة في وزارة التعليم والتعليم العالي. ويجوز سحب أو إصدار أمر بتغيير أي مواد أو موارد أو مناهج دراسية لا تفي بمعايير التعليم الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر على المدارس تلقي تمويل دون موافقة السلطة المختصة.

36- ووفقاً للعديد من الإفادات المقدمة أثناء زيارة المقررة الخاصة، تتولى الحكومة مراقبة القطاع الخاص، والإشراف على البرامج، ومعايير وسياسات القبول، والرسوم الدراسية (التي لا يجوز زيادتها دون إذن)، واعتماد الكتب ومراقبة المرافق المدرسية. وعلمت المقررة الخاصة من عدة جهات معنية، ولا سيما

في مدارس الجاليات، بأن الحكومة تراقب الجودة بصورة كبيرة وتقدم المشورة بسَخاء. وأُفيد عموماً بأن عمليات مراجعة الحسابات تكون منصفة ومعقولة، وأن وزارة التعليم توفر عموماً الكثير من الدعم.

37- وتشير المقررة الخاصة إلى أن السماح للقطاع الخاص بالانخراط في قطاع التعليم يمكِّن البلد من زيادة تنوعي المدارس والتكيف على نحو أفضل مع خيارات الآباء، وفقاً للمادة 13(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، تذكّر بأن المؤسسات التعليمية الخاصة لا ينبغي أن تحل محل التعليم العام، بل ينبغي أن تكمله بطريقة تفضي إلى إعمال الحق في التعليم للجميع، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتنوع الثقافي. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان مراعاة خيارات الآباء أو الأوصياء ينبغي ألا يؤدي إلى تفاوت في الفرص أو النتائج التعليمية لفائدة بعض شرائح المجتمع، أو استدامة هذا التفاوت، حتى لا يبطل ذلك أو يعوق التمتع بالحق في المساواة وعدم التمييز، مثل قيام نظام تعليم منفصل. وينبغي ألا يؤثر ذلك أو يؤدي إلى احتمال التأثير سلباً على قدرة الدولة على إعمال الحق في التعليم العام الجيد المجاني[5].

38- وهناك عدة عناصر تشير إلى ضرورة أن تجري قطر بعض التعديلات في هذا الصدد. وتشعر المقررة الخاصة بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن محدودية الأماكن المتاحة في المدارس العامة لغير القطريين وفي مدارس الجاليات قد أدى إلى زيادة كبيرة في المدارس الخاصة الهادفة إلى تحقيق الربح، الأمر الذي لا يتوافق دائماً مع تطلعات الآباء والطلاب (انظر أدناه).

39- ويمكن للطلاب المؤهلين لتلقي التعليم العام في المدارس الحكومية الاستفادة من برنامج القسائم التعليمية الذي تنفذه وزارة التعليم، والذي يغطي الرسوم الدراسية والنفقات المدرسية في مدارس خاصة مختارة بحد أقصى قدره 000 28 ريال قطري في السنة، وعلى الآباء تحمل التكاليف التي تتجاوز هذا المبلغ. وأُعرب عن القلق من أن هذا الإصلاح قد يؤثر سلبا على قطاع التعليم العام.

ثالثاً- تحديات محددة تواجه الحق في التعليم في قطر

40- استراتيجية التعليم والتدريب في قطر، التي تهدف إلى تنفيذ الرؤية الوطنية لعام 2030 في مجال التعليم، تحدد العديد من التحديات. فعلى الرغم من التقدم المحرز، على سبيل المثال، فيما يتعلق بإدخال الإنترنت إلى المدارس وزيادة معدلات الالتحاق[6]، بفضل تنفيذ سياسات تحسين نوعية التعليم وتدريب المعلمين، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه.

41- وحسبما يوضح الفصل الثاني من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثانية (2018-2022) وما ذكره العديد من محاوري المقررة الخاصة، فإن التحديات تشمل الأداء الذي لا يلبي التوقعات، على نحو ما يتضح من درجات الطلاب في الامتحانات الدولية؛ وانخفاض معدلات الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم فوق الثانوي، ولا سيما بالنسبة للذكور؛ وعدم المواءمة بين مؤهلات خريجي الجامعات والكليات واحتياجات سوق العمل؛ وصعوبات ضمان توظيف القطريين في القطاع الخاص وجذب المعلمين القطريين والاحتفاظ بهم في مرحلة التعليم فوق الثانوي؛ والصعوبات في توفير تعليم

(5) مبادئ أبيدجان المتعلقة بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، الفقرة 48.

(6) انظر، على سبيل المثال، كلاوس شواب، التقرير عن القدرة التنافسية العالمية 2017-2018 (جنيف، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2017). انظر أيضاً قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، التعليم في قطر 2019 - الموجز الإحصائي (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019). متاح على الرابط /www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases Social/Education/2019/Education_Statistical_Pro%EF%AC%81le_2019_EN.pdf.

يركز على الطفل بأساليب تدريس حديثة؛ ونوعية البحث العلمي؛ وعدم وجود بيانات مصنفة ومتسقة.

42- وتعرض المقررة الخاصة استنتاجاتها بشأن بعض التحديات التي تواجهها قطر من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان. وحسبما أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13(1999) بشأن الحق في التعليم، ينبغي أن يتضمن التعليم بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات السمات المترابطة والأساسية التالية: التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية وقابلية التكيف (الفقرة 6). وقدمت المقررة الخاصة التعليقات التالية على السمات الثلاث الأولى.

ألف- التوافر

43- تهنئ المقررة الخاصة قطر على التدابير المتخذة لتعزيز إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية المتنوعة عالية الجودة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على مستوى التعليم قبل الابتدائي والعالي، لكنها تشدد على وجود العديد من الصعوبات.

توافر المقاعد الدراسية ومسألة قوائم الانتظار

44- تلقت المقررة الخاصة عدة تقارير تشير إلى أن المدارس العامة لا تستطيع استيعاب جميع الطلاب غير القطريين الراغبين في الالتحاق بها. وبالتالي، يضطر هؤلاء الطلاب إلى الالتحاق بالمدارس الخاصة، بما في ذلك مدارس الجاليات.

45- وتفتقر العديد من مدارس الجاليات، وكذلك المدارس الخاصة التي تفرض رسوما دراسية معقولة، إلى الحيز والقدرة على استيعاب جميع الراغبين في الالتحاق بها، حيث يفضل الآباء المدارس الأقل تكلفة. وفي بعض الأحيان تضم قوائم انتظار هذه المدارس أسماء عدة مئات من الأطفال. وتعترف الحكومة بوجود هذه المشكلة، ولا سيما بالنسبة للجاليتين الهندية والباكستانية، على الرغم من أن المقررة الخاصة أُبلغت بمشاكل مماثلة تواجه جنسيات أخرى، مثل الفلبينيين.

46- وقد تكون قوائم الانتظار ناتجة عن اختيار الآباء مدارس معينة يشعرون أنها أعلى جودة. ومع ذلك، فإن المشكلة تتجاوز ذلك، حيث يرغب الآباء في إرسال أطفالهم إلى مدارس أقل تكلفة، مثل مدارس الجاليات، التي يرون أيضاً أنها توفر تعليماً جيد النوعية. وإخبار هؤلاء الآباء بأن بإمكانهم إما إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة أو إعادتهم إلى بلدانهم إذا لم يتمكنوا من تحمل تكاليف المدارس الخاصة، هو حل غير مقبول من منظور الحق في التعليم.

47- وعلمت المقررة الخاصة من العديد من محاوريها بالصعوبات الناجمة عن تشديد بعض أنظمة السلامة من الحرائق في المدارس، مما اضطر المدارس إلى تخفيض العدد الأقصى من الأطفال الملتحقين بها. وفي حين ينبغي إعطاء الأولوية لسلامة الأطفال، تتفق المقررة الخاصة مع العديد من الجهات المعنية على ضرورة دعم المدارس لإنشاء فروع جديدة و/أو العمل بنوبات بعد الظهر، أو إنشاء مدارس جديدة تماماً لتلبية طلب الآباء والطلاب.

48- وأعربت المقررة الخاصة عن سرورها لتلقي تأكيدات من الحكومة بعدم وجود قيود على عمل المدارس بعد الظهر، وإن كان ذلك يعتبر الملاذ الأخير. وأبلغها ممثلو وزارة التعليم بأنه تم اتخاذ تدابير لزيادة القدرة الاستيعابية للمدارس التي تفرض رسوماً منخفضة وتوفر تعليماً جيداً، وأن عدداً من المدارس فتحت فروعاً جديدة، وشُجّع المستثمرون على إنشاء مدارس خاصة جديدة.

49- ومع ذلك، سُمح لبعض مدارس الجاليات بتنظيم فصول دراسية إضافية في فترة ما بعد الظهر، بصورة مؤقتة أحياناً، لكن هناك مدارس أخرى يُقال إنه لم يُسمح لها بذلك. ووفقاً لمصادر عدة، ينطبق ذلك على مدارس الجالية الهندية، التي يُقال إنه رُفض السماح لها بالعمل بعد الظهر عندما قُدِّر أن الإقبال على المدارس الهندية الخاصة سينخفض انخفاضاً كبيراً نتيجة لذلك.

50- وأُبلغت المقررة الخاصة أيضاً بأن بعض الجاليات أنشأت مدارس خاصة بها، غير أن هناك جاليات أخرى لم تتمكن من ذلك بسبب ارتفاع التكاليف، على الرغم من الدعم المقدم من الحكومة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للجالية النيبالية. ومع ذلك، أعربت المقررة الخاصة عن سرورها لمعرفة أن ثمة مناقشات جارية مع هذه الجالية لمعالجة المسألة.

51- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق لأن بعض مدارس الجاليات التي تجد إقبالاً كبيراً من الآباء، مثل مدارس الجالية الهندية الأقل تكلفة، تميل إلى تسجيل أطفال الجالية نفسها أولاً، مما يترك أطفال الجاليات التي ليس لديها مدارس خاصة بها دون حلول مناسبة.

ضرورة وضع برامج لمحو الأمية وتوفير التدريب المهني للعمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة

52- ثمة مصدر قلق آخر للمقررة الخاصة يتعلق بالعمال المهاجرين ذوي الأجور المنخفضة، حيث إن الكثيرين منهم يعانون من الأمية أو أكملوا التعليم الابتدائي فقط. وتشير هيئة التخطيط والإحصاءات، في الدراسة الاستقصائية لعينات من القوى العاملة لعام 2017، إلى أن أكثر من نصف القوى العاملة غير القطرية في القطاع الخاص لديها مستوى مهارات محدود. وذكرت أن حوالي 65 في المائة من الرجال و50 في المائة من النساء لديهم مؤهلات تقل عن مستوى التعليم الثانوي (الصفحتان 13 و15).

53- ومن المنظور الاستراتيجي ومنظور حقوق الإنسان على حد سواء، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على توفير برنامج لمحو الأمية الوظيفية لهؤلاء الأشخاص بالاقتران مع التدريب المهني. ومن شأن تطوير التدريب المهني أن يمكّن قطر من تدريب لهؤلاء الأشخاص على المهن اللازمة لمواصلة التنمية الاقتصادية في البلد عند انتهاء أعمال التشييد الرئيسية، وإبقاء جزء ممن أصبحوا على دراية بالممارسات الثقافية القطرية. إن توفير فرص التطوير المهني للعمال بما يتماشى مع تطلعاتهم وكفاءاتهم، بصرف النظر عن أصولهم، يمكّن قطر أيضاً من اتخاذ خطوات لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عقب زيارتها في عام 2019، فيما يتعلق بربط المجتمع بصورة ثابتة بين أنواع عمل محددة وجنسيات بعينها[(7)].

54- وقد نُشرت بعض الممارسات الجيدة في هذا الصدد، على سبيل المثال، من جانب اللجنة العليا للمشاريع والإرث، المسؤولة عن إنشاء البنية التحتية لكأس العالم لعام 2022. وتفيد التقارير بأن اللجنة وضعت برامج تدريب مهني للتطوير الشخصي واكتساب مهارات جديدة، مما شجع على التنقل المهني.

(7) انظر البيان الصادر في نهاية بعثة المقررة الخاصة، المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2019. متاح على الرابط www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25374&LangID=E.

باء- إمكانية الوصول

55- وفقاً لشرط إمكانية الوصول، ينبغي أن تكون المؤسسات والبرامج التعليمية متاحة للجميع دون تمييز.

إمكانية الوصول اقتصادياً: الحق في التعليم المجاني

56- الحق في التعليم المجاني، على النحو المنصوص عليه في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، من العناصر الحاسمة لتحقيق شرط إمكانية الوصول. وتذكّر المقررة الخاصة بأن قطر التزمت، وفقاً لهاتين المادتين، بضمان التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي للجميع، وبتوفير التعليم المجاني تدريجياً في المرحلتين الثانوية والجامعية. ومع ذلك، فإن التعليم ليس مجانياً بالنسب لكثير من الأطفال المقيمين في قطر.

57- أولاً، يمكن تسديد رسوم الالتحاق بالمدارس العامة للأطفال غير القطريين الذين يعمل آباؤهم في القطاع الخاص. وتعترف المقررة الخاصة بأن هذه الرسوم، التي توصف بأنها "رمزية"، منخفضة جداً، حيث تبلغ 000 2 ريال قطري (نحو 550 دولاراً أمريكياً) في السنة مع توفير النقل إذا لزم الأمر، و150 ريالاً قطرياً (نحو 40 دولاراً أمريكياً) للكتب. غير أن بعض الأسر تجد صعوبة في تسديد هذه الرسوم. ويمكن لوزارة التربية أن تعفيهم من الرسوم، وفي غياب الرد من الوزارة في الوقت المناسب، قررت بعض المدارس إعفاء بعض الأسر من دفع رسوم الكتب.

58- وثانياً، تفرض مدارس الجاليات رسوما دراسية تفوق طاقة بعض الأسر أو يصعب عليها تحملها. فعلى سبيل المثال، تتراوح الرسوم التي تفرضها مدارس الجاليات التي زارتها المقررة الخاصة بين 000 9 ريال قطري (حوالي 500 2 دولار أمريكي) و000 75 ريال قطري (حوالي 000 20 دولار أمريكي) في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، هنام بعض النفقات لا تشملها الرسوم الدراسة دائما، مثل الكتب والزي المدرسي والنقل.

59- وتسلّم المقررة الخاصة بالدعم الذي تقدمه الحكومة بانتظام إلى مدارس الجاليات وتعرب عن ارتياحها في هذا الصدد، وذلك عن طريق توفير الأراضي والمباني المدرسية والمياه والكهرباء، وإعفاء الرسوم الجمركية المفروضة على الكتب، على سبيل المثال. غير أنها ترى أن من الصعب أن يعتمد تشغيل هذه المدارس على الرسوم فقط. فهذا النهج ينطوي على تأثير كبير على الأطفال وحقهم في التعليم. وعلى الرغم من الدعم المقدم من المدارس والجاليات إلى الأسر غير القادرة على تحمل الرسوم، فإن هذه الطريقة غير قابلة للاستمرار. فالعديد من أطفال المهاجرين يقعون في مأزق، حيث لا تشعر قطر، بوصفها البلد المضيف، ولا بلدان المنشأ، بأنها ملزمة بضمان حق هؤلاء الأطفال في التعليم المجاني. وتسلم المقررة الخاصة بصعوبة رصد الحكومة للاحتياجات المتوقعة، نظراً لتذبذب أعداد الوافدين، لكنها تشير إلى أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إعمال حقوق الإنسان في أراضيها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

60- ووفقاً للعديد من الإفادات، فإن الأسر التي تعجز عن تسديد الرسوم المدرسية اتخذت الخيار الصعب المتمثل في إعادة الأطفال أو الأمهات والأطفال إلى بلدان المنشأ، مما يؤثر سلباً على الحق في الحياة الأسرية، على النحو المنصوص عليه في المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتشدد المقررة الخاصة على أن الآباء يضطلعون بدور أساسي في ضمان تعليم أطفالهم، وعلى ضرورة معالجة هذه المسألة مع مراعاة التحدي الكبير الذي تواجهه قطر فيما يتعلق بجمع شمل الأسر. حيث يجب أن

يحصل العامل الوافد على راتب شهري لا يقل عن 000 10 ريال قطري من أجل الحصول على حق إستقدام أسرته إلى قطر، مما يجعل لم شمل الأسر بعيد المنال بالنسبة للعديدين منهم.

61- كما تفرض بعض المدارس الدولية الخاصة رسوماً دراسية باهظة للغاية. وتفيد التقارير بأن الرسوم تبلغ حوالي 000 22 ريال قطري (حوالي 000 6 دولار أمريكي) في السنة للمرحلة الابتدائية، وعادة ما تبلغ الرسوم 000 35 ريال قطري (حوالي 600 9 دولار أمريكي) بالنسبة للمرحلة الثانوية، ولكنها قد تتجاوز 000 80 ريال قطري (حوالي 000 22 دولار أمريكي) في السنة[8]. وتفيد التقارير بإقبال السكان عموماً على المدارس الخاصة المنخفضة الرسوم. وأعربت المقررة الخاصة عن سرورها لمعرفة أن ثمة مناقشات جارية بشأن هذه المسألة.

62- ويتفاوض العديد من العمال المهاجرين مع المؤسسات التي يعملون لديها من أجل تغطية تكاليف تعليم أطفالهم. ومع ذلك، لا يتمتع جميع العمال بالموقف التفاوضي نفسه. وأُبلغت المقررة الخاصة بأن الكثير من الشركات خفضت التعويضات المقدمة لتغطية تكاليف تعليم الأطفال عقب الأزمة الدبلوماسية بين قطر والبلدان المجاورة لها. وتفيد التقارير بأن نسبة الطلاب الذين تغطي المؤسسات نفقاتهم المدرسية قد انخفضت بشكل كبير في بعض المدارس.

63- ولا تزال إمكانية الالتحاق بالجامعة تطرح مشكلة أيضاً من الناحية الاقتصادية، حيث ورد أن متوسط الرسوم يبلغ حوالي 000 200 ريال قطري (حوالي 000 55 دولار أمريكي). وترحب المقررة الخاصة بكفالة التحاق الطلاب القطريين بالجامعات مجاناً، وبوضع نظام منح دراسية لدعم غير القطريين على أساس الوضع الاقتصادي للطلاب وأسرهم. كما تساعد الجامعات الطلاب في بعض الأحيان على الحصول على دعم من المؤسسات الخيرية.

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس: العقبات الاقتصادية والإدارية والثقافية التي تحول دون الوصول

64- يؤدي نقص التعليم المجاني في قطر إلى حرمان عدد من الأطفال من الالتحاق بالمدارس. وتلقت المقررة الخاصة تقارير عن أطفال أقام آباؤهم وأجدادهم وحتى أجدادهم الأوائل في قطر، ولم يلتحقوا قط بالمدارس.

65- ووفقاً للأرقام التي قدمتها السلطات، فإن الأمر يتعلق بحوالي 000 4 طفل، وإن كان العدد قد يكون أكبر بكثير، وفقا لمحاورين آخرين. وقد تم بالفعل توفير مقاعد دراسية لنصف هذا العدد تقريباً، وذلك على وجه الخصوص عن طريق إلحاقهم بالمدارس الخاصة ومدارس الجاليات، وإنشاء اثنتين من مدارس الإحسان الخيرية المجانية تعملان بدعم من مؤسسة التعليم فوق الجميع، وبفضل الدعم المقدم إلى الأسر من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وهاتان المدرستان مجانيتان تماماً، وقد خُصصت إحداهما للناطقين بالعربية، بمن فيهم أطفال اللاجئون، والأخرى لغير الناطقين بالعربية. وستفتح تدريجياً ثلاث مدارس أخرى، حسب الاحتياجات. وأُبلغت المقررة الخاصة بأن هناك قوائم انتظار بالفعل لمدارس الإحسان، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى مراجعتها عندما تمت الزيارة. وفي هذا الصدد، ترحب المقررة الخاصة بخطة تنظيم نوبات بعد الظهر في مدرسة الإحسان الأولى.

66- وتستقبل مدارس الإحسان أطفالاً من مختلف الأعمار يمكن أن يلتحقوا بالصف نفسه، على الرغم من اختلاف أعمارهم. وتوفر مدارس جمعية الإحسان ترتيبات محدودة للأطفال ذوي الاحتياجات

(8) انظر الرابط www.edarabia.com/qatar-school-fees.

الخاصة. وقد وضعت هذه المدارس برامج محددة للأطفال الأكبر سناً، بغية توفير التعلم المعجل لهم قبل بلوغهم السن القصوى للالتحاق بالمدارس، أو لتمكينهم من الاندماج في المدارس العادية.

67- وعلى وجه الخصوص، كان من المقرر، وقت الزيارة، تنفيذ مشاريع مدرسية رقمية للشباب الذين لم يعودوا في سن الدراسة أو الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس لأنهم من مقدمي الرعاية في المنزل، وهذا هو الحال بالنسبة للفتيات على نحو خاص. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن أعداد البنين في مدارس جمعية الإحسان أكبر من أعداد البنات، حيث تبلغ النسبة حوالي 8 إلى 5 في مدرسة الإحسان الأولى، مما قد يكون دليلاً على تمييز ضد الفتيات، ولا سيما من تتراوح أعمارهن بين 11 و14 عاماً، واللاتي يُطلب منهن البقاء في المنزل. ولمعالجة هذه المسألة، هناك خطط لإنشاء مركز موارد مجتمعي بغية الشروع في تقديم تعليم رقمي، مدعوماً بالذهاب إلى المدرسة مرة أو مرتين في الأسبوع، واتخاذ خطوات لإقناع الأسر بأهمية الطابع الإلزامي للتعليم.

68- وهذه التدابير هامة للغاية وينبغي الترحيب بها. فهي تنطوي على تأثير مباشر وفوري على فرص الأطفال ومسارات حياتهم في المستقبل، وتخفف كثيراً على الآباء. وعندما زارت المقررة الخاصة مدرسة الإحسان الأولى، أعربت عن إعجابها بجودة البنية الأساسية، وتفاني الفريق العامل في المدرسة، والنتائج التي تحققت. لقد افتتحت هذه المدرسة في شباط/فبراير 2019، ويبلغ عدد طلابها الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عاماً 483 طالباً. وحوالي 85 في المائة منهم من أصول باكستانية ولد معظمهم في قطر. ووفقاً للسلطات، فإن أكبر مجموعة من الأطفال في سن الدراسة غير الملتحقين بالمدارس هم من الجالية الباكستانية. وتلاحظ المقررة الخاصة أن إحدى المسائل التي لا يزال يتعين حلها هي ضمان توفير وجبات غداء مدرسية مجانية للأطفال الملتحقين بمدارس الإحسان، لأن بعضهم ينتمي إلى أسر فقيرة للغاية ولا يجدون ما يكفي من الطعام.

69- كما أن النظام التقييدي للغاية فيما يتعلق بالإقامة ولم شمل الأسر في قطر يشكل أيضاً أحد الأسباب الجذرية لعدم التحاق الأطفال بالمدارس. وأشار العديد من المحاورين إلى وجود عدد غير محدد من المهاجرين غير النظاميين في قطر الذين فقدوا تصاريح الإقامة لأسباب عدة أو وصلوا إلى قطر بتأشيرة سياحية. ووفقاً للقانون، لا يجوز للمدارس تسجيل أطفال لا يحملون بطاقة هوية قطرية أو تصريح إقامة. وبالتالي، يظل الأطفال غير الحاملين للوثائق اللازمة خارج النظام المدرسي، ويبقى بعضهم على هذا الحال بصورة مؤقتة ولكن لعدة أشهر، ويواجه بعضهم صعوبات كبيرة في تسوية أوضاعهم. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن العديد من اللاجئين، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية، لا يحصلون على صفة اللاجئ ولا يمكنهم بالتالي الالتحاق بالمدارس. وفي هذا الصدد، تشير المقررة الخاصة إلى أن لجنة القضاء على التمييز العنصري أشارت في توصيتها العامة رقم 30(2004) بشأن التمييز ضد غير المواطنين، إلى أن على الدول "كفالة أن تكون المؤسسات التعليمية العامة مفتوحة لغير المواطنين وأطفال المهاجرين غير النظاميين المقيمين في إقليم الدولة" (الفقرة 30).

70- وتفيد التقارير بأن بعض الأطفال ذوي الإعاقة لا يلتحقون بالمدارس بسبب إحجام الآباء عن إرسالهم إلى المدرسة. وتُبذل جهود لإقناع جميع آباء الأطفال ذوي الإعاقة بإرسال أطفالهم إلى المدارس، مراعاةً لقانون التعليم الإلزامي.

71- وتشعر المقررة الخاصة بالقلق أيضاً لأن الفتيات لا يمكنهن المواظبة على المدارس بعد الزواج أو الحمل، على الرغم من أنهن قد يواصلن تعليمهن من خلال دورات مسائية. وهذا النظام تمييزي ويتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ضمان أن تؤدي إمكانية الوصول إلى التعليم الشامل للجميع: الأطفال من مختلف الجنسيات والخلفيات الاجتماعية

72- يجب فهم الحق في التعليم على أنه الحق في تعليم مجاني، ولكنه أيضاً تعليم عام وشامل للجميع. ومن المهم إعطاء الناس، بمن فيهم أطفال العمال المهاجرين، خيار الوصول إلى المدارس العامة أو الخاصة، حسب خلفياتهم وتطلعاتهم وإمكانياتهم.

73- وتفهم المقررة الخاصة اعتبارات قطر في سياقها الخاص. وفي حين أن نسبة كبيرة من الأجانب يقيمون في قطر بشكل مؤقت فقط، ويرغبون في أن يحصل أطفالهم على تعليم يسمح لهم بمواصلة دراستهم في بلدهم الأصلي أو في الخارج، فإن الحقيقة هي أن هناك آخرين، بمن فيهم غير الناطقين بالعربية، يقيمون في البلد لأجيال. والتحدي الذي يواجه قطر في هذه الظروف هو مدى ملائمة التعليم وقابليته للتكيف مع هذا السياق، وكذلك مع تطلعات الطلاب. وترى المقررة الخاصة أن من المهم ضمان تحسين فرص وصول جميع الأطفال المقيمين في قطر إلى التعليم العام، مما يتيح قدراً أكبر من التماذج الاجتماعي، وزيادة التماذج بين القطريين وغير القطريين، ولا سيما غير الناطقين بالعربية.

74- وتحدث العديد من المحاورين عن المسابقات العديدة التي نظمت للمدارس في قطر، والتي تسمح بالتفاعل بين مختلف أنواع المدارس والأطفال من مختلف الجنسيات والخلفيات الاجتماعية. وفي حين أن بعض المسابقات مخصصة للأطفال القطريين فقط، إلا أنه يتم تنظيم عدد كبير من الفعاليات للجميع. وتلاحظ المقررة الخاصة إعراب بعض الأطفال عن الرغبة في زيادة التفاعل.

التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة

75- أبلغت الحكومة المقررة الخاصة بوجود سياسة جديدة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في النظام المدرسي العادي، بدأ تطبيقها في الفترة 2004-2005. وهناك نحو 60 مدرسة عامة و35 مدرسة خاصة تستقبل الأطفال ذوي الإعاقة. وتوجد في جميع المدارس أرصفة منحدرة عند المداخل ودورات مياه ومواقف سيارات للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد جُهّزت المدارس التي شُيّدت بعد عام 2000 بمصاعد، كما أن المدارس التي شُيّدت بعد عام 2010 لديها ترتيبات لذوي الإعاقة البصرية والمكفوفين. وتمكنت المقررة الخاصة من الوقوف على هذه الترتيبات أثناء زياراتها للمدارس والجامعات.

76- وفي عام 2018، التحق ما مجموعه 453 1 طفلاً من ذوي الإعاقة بالمدارس العامة، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي. وكان نحو 44 في المائة منهم غير قطريين و40 في المائة منهم فتيات[9]. ويتلقى الأطفال ذوو الإعاقة البدنية المساعدة أثناء وجودهم في المدرسة من أشخاص مخصصين لهذه المهمة. وفي بعض الحالات، توجد أيضاً مراكز متخصصة للأطفال ذوي العاقة في مرافق المدارس العادية. كما أنشئت عدة مدارس للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

77- وليس لدى المقررة الخاصة بيانات كافية تمكنها من تقييم مستوى الإدماج في المدارس العامة والخاصة، بحسب عدد الأطفال ذوي الإعاقة في البلد.

الوصول إلى التعليم دون تمييز جنساني

78- تلاحظ المقررة الخاصة مع الارتياح أن البيانات الحكومية تشير إلى أن العدد الإجمالي للطلاب والطالبات في جميع المستويات التعليمية في قطر (التعليم قبل الابتدائي حتى الجامعة) قد ارتفع

(9) قطر، إدارة السياسات والأبحاث التربوية، قسم الإحصاء، "النشرة الإحصائية للتعليم، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"، الصفحة 32.

من 000 253 في الفترة 2012–2013 إلى 000 350 في الفترة 2017–2018. وبلغت النسبة المئوية للطلاب الذكور 49 في المائة مقابل 51 في المائة للطالبات. وبلغت نسبة الإناث إلى الذكور 103 في المائة في الفترة 2017–2018 في جميع المستويات التعليمية[10].

79- ومع ذلك، أشار العديد من المحاورين إلى أمر يبعث على القلق وهو انقطاع الفتيان عن مواصلة الدراسة وضعف أدائهم، ولا سيما على المستوى الجامعي. وتشير البيانات الحكومية إلى أن المعدل الإجمالي للالتحاق بهذا المستوى الدراسي في الفترة 2017–2018 بلغ 8,5 في المائة للذكور و68,2 في المائة للإناث. وعلاوة على ذلك، فإن المعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالجامعات آخذ في الازدياد وهو أعلى بثمانية أضعاف من معدل التحاق الذكور[11].

80- وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها إذ علمت بأن النساء حصلن على نسبة عالية للغاية من المنح الدراسية للدراسة في جامعات داخل قطر (86 في المائة) في الفترة 2017–2018، في حين حصل الرجال على حوالي 67 في المائة من المنح الدراسية للدراسة في الخارج[12].

81- وعلاوة على ذلك، لا تتاح للفتيات إمكانية الالتحاق بالمدارس الثانوية التقنية أو بالمدارس العلمية والتكنولوجية، لأنها مخصصة للبنين فقط[13].

الوصول إلى برامج محددة

82- أُبلغت المقررة الخاصة بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان بدأ تقديمه في المدارس العامة في الفترة 2009–2010، من خلال مواد محددة مثل العلوم الاجتماعية والدراسات الإسلامية وقيم التعليم وثقافة الأسرة. ولا يزال يتعين إدماجه بالكامل في المناهج الدراسية. وتم التوقيع على مذكرة تعاون لهذا الغرض في تشرين الأول/أكتوبر 2019 مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. واعتمدت الحكومة دليلاً جديداً بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، سينشر في كانون الثاني/يناير 2020، لمساعدة المعلمين على تطوير أنشطة متنوعة تشمل مختلف المواضيع. وتعرب المقررة الخاصة عن أسفها لأن الدليل والالتزام بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان لا يطبقان إلا في المدارس العامة. وتلاحظ باهتمام بعض الأنشطة الهامة الأخرى، مثل الحملة الوطنية للحق في التعليم (تشرين الثاني/نوفمبر 2018 – نيسان/أبريل 2019)، والتي شملت مناقشات وعرض أفلام، ومعارض فنية وحلقات عمل في المدارس والكليات والجامعات.

83- كما وُضع دليل للمعلمين بشأن التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية من أجل تثقيف الأطفال، في إطار القيم الإسلامية وحسب أعمارهم، بمسائل من قبيل البلوغ، والتغييرات الجسدية، والمسائل الأخلاقية المتصلة بالسلوك القائم على الاحترام بين الناس سواء أكانوا من الجنس الآخر أو من نفس نوع الجنس، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي مثل الإيدز. وعلاوة على ذلك، أُدخلت أيضاً معلومات عن الجماع والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في منهج علم الأحياء للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 سنة.

(10) قطر، جهاز التخطيط والإحصاء، التعليم في قطر، 2019 – الموجز الإحصائي، الصفحة 15.

(11) المرجع نفسه، الصفحة 45.

(12) المرجع نفسه، الصفحة 47.

(13) قطر، إدارة السياسات والأبحاث التربوية، قسم الإحصاء، "النشرة الإحصائية للتعليم، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"، الصفحة 15.

جيم- المقبولية

84- يقتضي عنصر المقبولية أن يكون التعليم مقبولاً من حيث الشكل والمضمون، بمعنى أنه يجب أن يكون وثيق الصلة بالاحتياجات وجيد النوعية وملائماً من الناحية الثقافية للطلاب، وللآباء حسب الاقتضاء، وهذا يخضع للأهداف التعليمية المطلوبة بموجب قانون حقوق الإنسان والمعايير الوطنية الدنيا للتعليم. وينبغي أن يكون المنهج الدراسي متوافقاً مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الابتعاد عن القوالب النمطية.

85- ومن الأمور الأساسية لاستيفاء شرط المقبولية تطوير تعليم يكون محوره الطلاب، ويؤدي إلى تهيئة بيئة تشاركية في الفصول الدراسية والمدارس تمكن الطلاب من التعبير عن أنفسهم وإثارة شواغلهم والإفصاح عن توقعاتهم. وفي هذا الصدد، تلاحظ المقررة الخاصة وجود مجالس طلابية ومجالس آباء في المدارس العامة، ومجالس إشراف تتألف من الآباء وغيرهم من ممثلي المجتمع معنية بإجراء مناقشات مع موظفي المدارس بشأن المسائل المتصلة بالتعليم والتربية بوجه عام.

86- ومن العناصر الهامة التي ينبغي أن تسهم في تحسين نوعية التعليم في المستقبل القريب، الالتزام السياسي القوي من جانب السلطات على جميع المستويات، والإصلاحات التعليمية التي يجري تنفيذها، والتفاكر المستمر بين العديد من الجهات المعنية بشأن النظام التعليمي، والتركيز على التدريب المهني للمعلمين. ويجب التأكيد مرة أخرى على الممارسة الفضلى المتمثلة في دور مؤسسة قطر والمدينة التعليمية، الذي يؤدي إلى تهيئة مناخ ديناميكي مفيد لتطوير التفكير والخبرات الجديدة.

87- وأعربت المقررة الخاصة عن سرورها لسماع اعتراف العديد من المعنيين بأن جودة نظام التعليم ينبغي أن تقاس بإنجازات الطلاب في ميادين تشمل محو الأمية والحساب والعلوم، ولكن لا تقتصر على هذه المجالات وحدها. وكما تم التأكيد عليه في إعلان إنشيون - التعليم حتى عام 2030: نحو التعليم الجيّد والمنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع، فإن التعليم الجيد يؤدي أيضاً إلى تطوير المهارات والقيم والسلوكيات التي تمكن المواطنين من عيش حياة صحية ومُرضية، ويمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة، والاستجابة للتحديات المحلية والعالمية من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة والتثقيف بالمواطَنة العالمية.

88- وتعرض المقررة الخاصة فيما يلي عدداً من القضايا التي تعتقد أنه ينبغي مواصلة معالجتها لضمان تحسين جودة التعليم، وإنجازات الطلاب، واستيفاء عنصر مقبولية التعليم من الناحية الثقافية.

التدريب المهني للمعلمين وتطويرهم

89- يجري توظيف المعلمين في قطر من بين خريجي كلية التربية بجامعة قطر. ويجب أن يكون للمعلمين المعينين من الخارج خمس سنوات من الخبرة المهنية وأن يخضعوا لدورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر حال وصولهم للتعرف على القواعد ذات الصلة. وتُبذل جهود كبيرة في مجال التدريب المهني المستمر وتطوير المعلمين، وهو أمر إلزامي إلى حد ما ويُعزز بنظام زيادات في الأجور وتعويضات مالية للمتدربين.

90- وكان من دواعي سرور المقررة الخاصة عقد اجتماع مع موظفي المركز الوطني لتطوير التعليم. وقد تأسس هذا المركز في عام 2010 بفضل اتفاقية بين وزارة والتعليم وجامعة قطر، على أساس أن المعلمين يحتاجون إلى التعلم المستمر استناداً إلى البحوث القائمة على الأدلة وأفضل الممارسات، وأنهم بحاجة إلى المساعدة لاعتماد وتنفيذ ممارسات جديدة على نطاق المدرسة. والهدف من ذلك أيضاً ضمان توافر الخبراء، بما في ذلك من داخل البلد، لقيادة عملية التطوير التربوي.

91- واهتمت المقررة الخاصة اهتماماً خاصاً بمعرفة برنامج التعلم المدرسي، الذي يساعد المدارس المتدنية الأداء التي تواجه تحديات أكاديمية كبيرة. ويتولى فريق من خمسة أشخاص مسؤولية تحليل الحالة من خلال القيام بزيارات إلى المدرسة وإجراء مقابلات واستبيانات، ووضع خطة تطوير مدتها سنتان. وتُقدّم أنواع مختلفة من التدريب، بما في ذلك النمذجة، وتنظيم حلقات عمل، ودورات تدريب وتوجيه، وجلسات مناقشة، والمراقبة وتقديم تعليقات، وتوفير موارد تعليمية ومنشورات. وذكر المركز أن البرنامج دخل عامه التاسع، وشمل أكثر من 24 مدرسة أصبحت تعمل جميعها بشكل جيد الآن. وتجدر الإشارة أيضاً إلى وجود برنامج لتبادل المعارف والممارسات الجيدة بين المدارس. وهناك العديد من البرامج التدريبية الأخرى في مختلف المواضيع الأكاديمية، مما يتيح للمعلمين، سواء أكانوا قطريين أو غير قطريين، طائفة واسعة من إمكانيات التطوير.

92- وتلقت المقررة الخاصة العديد من التقارير الإيجابية من معلمين ومديري مدارس عن عمل المركز وأنشطة التدريب المهني بوجه عام، حيث أكدوا أهمية التدريب للوصول إلى نهج تربوية جديدة قائمة على حل المشاكل، وأهمية الأنشطة العملية والتمارين في الصفوف الدراسية. غير أن بعض المعلومات تفيد بأن المشرفين في وزارة التعليم، من جهة، والمدربين والمعلمين من جهة أخرى، لا يتشاطرون دائماً الرؤية نفسها في مجال التربية، ولا بد للمشرفين من فهم واقع المعلمين وتوقعاتهم بصورة أفضل.

93- وعلمت المقررة الخاصة باهتمام أيضاً أن منتديات تعليم المعلمين التي تنظمها مؤسسة قطر تمكّن المعلمين والمربين من الالتقاء وتبادل أفضل الممارسات وإنشاء مجموعات مهنية لمناقشة قضايا محددة، مثل كيفية تعزيز التفكير النقدي في المدارس أو كيفية معالجة شدة الإرهاق لدى المعلمين.

أوضاع المعلمين والأكاديميين

94- تعزى جودة التعليم جزئياً إلى ظروف عمل المعلمين والأساتذة، وإلى مستوى الحرية الأكاديمية التي يتمتعون بها.

95- واستفسرت المقررة الخاصة عن أوضاع المعلمين غير القطريين، الذين يشكلون نسبة 73 في المائة تقريباً من المعلمين في المدارس العامة[14]، ونسبة 100 في المائة في المدارس الخاصة. وفي حين شدد المحاورون على مشكلة ارتفاع معدل تنقلات المعلمين، فهناك في واقع الأمر عدد من المسائل التي تجعل أوضاعهم غير مستقرة.

96- وتشعر المقررة الخاصة بقلق خاص لأن نظام الكفالة، الذي يستوجب على المدرسين الأجانب تجديد عقود عملهم بانتظام بموافقة إدارة المدرسة كل سنة إلى خمس سنوات، يؤدي إلى عدم استقرار وخوف من الانتقام لأولئك الذين يرغبون في التعبير عن آرائهم بشأن النظام المدرسي أو المدرسة التي يعملون بها. وتفيد التقارير بأن المدرسين يتعرضون أيضاً لضغوط كبيرة من أجل إعطاء الطلاب درجات جيدة، ولا سيما في المدارس الخاصة. ويشكل عدم الاستقرار هذا مصدر قلق خاص عندما يتعلق الأمر بالأكاديميين، الأمر الذي يؤدي إلى مستويات عالية من الرقابة الذاتية، كما ذكر المحاورون، الذين أشار بعضهم إلى أن ممارسة الحرية الأكاديمية ينبغي ألا تعرض سمعة المؤسسات التعليمية للخطر. وترى المقررة الخاصة أن ذلك يضر إلى حد كبير بتحصيل الطلاب ونوعية البحث العلمي. وعلاوة على

(14) قطر، إدارة السياسات والأبحاث التربوية، قسم الإحصاء، "النشرة الإحصائية للتعليم، تشرين الثاني/نوفمبر 2018"، الصفحة 21.

ذلك، فإن تنمية الروح الإبداعية والنقدية للطلاب، وهو أمر أساسي للأداء التعليمي والعلمي، لن تتحقق إذا لم يتمكن المدرسون والأساتذة من ممارسة حريتهم الأكاديمية ممارسة كاملة.

97- ويواجه عدد من المدرسين أيضاً مشكلات تتعلق بتصاريح الإقامة، عندما تعتمد المعلمات، على سبيل المثال، على تأشيرة دخول أزواجهن للبقاء في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتمكن بعض المعلمين من استقدام أسرهم إلى قطر، بما في ذلك الأطفال، بيد أن كثير من المعلمين لا يمكنهم ذلك لأنهم لا يستطيعون استيفاء عتبة الدخل البالغة 000 10 ريال قطري و/أو لا يستطيعون تحمل الرسوم الدراسية لأطفالهم. ومتوسط مرتبات المعلمين الأجانب أقل بكثير من هذه العتبة، حيث يبلغ الراتب حوالي 500 3 ريال قطري في المدارس الهندية على سبيل المثال. وتوجه المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بحق كل فرد في التمتع بشروط عمل عادلة ومواتية تكفل العيش الكريم له ولأسرته.

98- كما تفاجأت المقررة الخاصة عندما علمت أن المعلمين والموظفين الإداريين الأجانب في المدارس العامة والجامعات يتقاضون نحو نصف أجور نظرائهم القطريين، مما يتعارض مع مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة.

المقبولية الثقافية

99- حسبما جاء في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثانية (2018-2022)[15]، يتعرض المجتمع القطري للعديد من التأثيرات الجديدة بسبب العدد المتزايد من المغتربين الذين يعملون ويعيشون في البلد. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أحدثها الانفتاح على التنوع الثقافي، فإن ذلك يفرض تحديات أيضاً أمام "القيم القطرية التقليدية الراسخة في الثقافة العربية والإسلامية". ولهذا السبب، وتمشياً مع الرؤية الوطنية لعام 2030، فُرض تدريس اللغة العربية والتاريخ الإسلامي وتاريخ قطر على جميع مستويات التعليم حتى الصف الثاني عشر، في المدارس العامة والخاصة على حد سواء[16]. وترحب المقررة الخاصة بهذه التدابير الهامة، لكنها تقدم عدداً من التعليقات.

100- أولاً، حسبما ورد أعلاه، لا يُسمح إلا بتدريس كتاب واحد عن تاريخ قطر. وفي حين أن الكتب الأخرى لمادة التاريخ في مدارس الجاليات والمدارس الخاصة تتيح للطلاب نهجا متعدد الرؤى لدراسة هذه المادة، فإن هذا الامر يطرح مشكلة خاصة في المدارس العامة التي لا يبدو أنها تعتمد هذا النهج. وتوجه المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى الأهمية الحاسمة لكفالة اتباع نهج متعدد الرؤى في تدريس مادة التاريخ، وتحيلها بصفة خاصة إلى تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية بشأن مسألة كتابة التاريخ وتدريسه (A/68/296)، وإلى التقرير الذي أعدته هي بشأن دور التعليم في منع الجرائم الوحشية والانتهاكات الجماعية أو الجسيمة لحقوق الإنسان (A/74/243).

101- وعلاوة على ذلك، فإن الدراسات الإسلامية مادة إلزامية في جميع المدارس العامة والخاصة للطلاب القطريين والعرب والمسلمين. أما في المدارس الخاصة ومدارس الجاليات، فيجوز للطلاب غير المسلمين أن يختاروا دراسة الأخلاقيات عوضاً عن هذه المادة. وتوجه المقررة الخاصة انتباه الحكومة إلى المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل. فوفقاً لهذه المواد، وممارسات هيئات المعاهدات ذات الصلة، فإن حرية الآباء في كفالة التعليم الديني والأخلاقي لأطفالهم

(15) انظر، على سبيل المثال، صفحة 185.

(16) قطر، الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الثانية (2018-2022)، الصفحة 185.

وفقاً لمعتقداتهم، وكذلك حق الأطفال في حرية الدين والمعتقد، يعني أن تُكفل لجميع الأطفال، في جميع الظروف، إمكانية الانسحاب من دراسة هذه المادة.

102- وبالإضافة إلى ذلك، تشدد المقررة الخاصة على أن "الحياة الثقافية"، وفقاً لما ذكرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 21(2009) بشأن حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، ينبغي أن تُفهم على أنها "إشارة صريحة إلى الثقافة بوصفها عملية حية وتاريخية ودينامية ومتطورة، مع ماض وحاضر ومستقبل. ويجب أن ينظر إلى مفهوم الثقافة لا على أنه سلسلة مظاهر منعزلة أو وحدات محكمة الغلق وإنما على أنه عملية تفاعلية يعبر بموجبها الأفراد والمجتمعات، مع احتفاظهم بخصائصهم وأغراضهم، عن ثقافة الإنسانية" (الفقرتان 11-12). ولذلك، من المهم أن تكفل قطر، في جهودها الرامية إلى تعزيز القيم الاجتماعية والتراث الثقافي، حق جميع الأشخاص في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية، بما في ذلك الحق في مناقشة معنى الممارسات الثقافية وتطويره وإعادة تفسيره.

العنف والعقوبة البدنية

103- نفى جميع المحاورين تقريباً وجود عقوبة بدنية في المدارس. وأشاروا إلى وجود قواعد إدارية صارمة ومدونة قواعد سلوك بشأن هذه المسألة، وشددوا على أن المعلمين لن يجرؤوا أبداً على ممارسة العقوبة البدنية خوفاً من طردهم من الخدمة. وترحب المقررة الخاصة بهذا الموقف القوي، وتشجع الحكومة على أن تظل مهتمة للغاية بهذه المسألة. وتشدد على أن هذا النفي قد يكون في بعض الأحيان رفضاً لدراسة الواقع عن كثب أو معالجة مسألة ما بصورة علنية.

104- وينطبق الشيء نفسه على العنف بين الطلاب والتنمُر في المدارس. ووفقا لبعض التقارير، هناك حالات تنمُر، ولا سيما بين الفتيان، تعالج بجدية على مستوى المدرسة، بالتعاون مع الآباء. وترحب المقررة الخاصة بالمبادرة التي اعتمدتها مؤسسة الرعاية الصحية الأولية لإطلاق مشروع جديد لتقييم الحالة تقييماً أكثر شمولاً وإعداد نظام استجابة مخصص يهدف إلى وضع سياسات وخطط منسقة لمعالجة هذه المسألة.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

105- تهنئ المقررة الخاصة قطر على الجهود الكبيرة التي بذلتها على جميع الجبهات، مع القيام بتنفيذ العديد من المشاريع لمجابهة التحديات وضمان إعمال الحق في التعليم الجيد للجميع. وقد أنشأ البلد نظاماً تعليمياً يرمي إلى تلبية الاحتياجات والتطلعات المتنوعة لمختلف المجتمعات المحلية، من القطريين وغير القطريين، وذلك في سياق يتسم بصعوبة خاصة بسبب ارتفاع نسبة المهاجرين في البلد.

106- وتعرب المقررة الخاصة عن تقديرها للرعاية التي يوليها البلد للمسائل المتعلقة بجودة وسلامة الهياكل الأساسية المدرسية والصحة المدرسية؛ وإتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس؛ ووضع العديد من البرامج من أجل التدريب المستمر للمعلمين؛ وتقديم المساعدة إلى المدارس التي تواجه صعوبات في الأداء؛ وبذل جهود متواصلة للنظر في جودة التعليم وتحسينها؛ وتقديم الدعم المالي لإنشاء مدارس الجاليات؛ والرصد المنهجي لأوضاع التدريس في المدارس الخاصة.

107- ومع ذلك، حددت المقررة الخاصة عدداً من التحديات التي يتعين التصدي لها، مع مراعاة انضمام قطر مؤخراً إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

توافر التعليم

108- ينبغي تهنئة قطر على المحافظة على مدارسها العامة والرفع من شأنها. ومع ذلك، تشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء ما يبدو أنه تزايد الاعتماد المفرط على دور القطاع الخاص، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتعليم أطفال العمال الوافدين. وتشعر المقررة الخاصة بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن محدودية الأماكن المتاحة لغير القطريين في المدارس العامة ومدارس الجاليات أدى إلى زيادة هائلة في عدد المدارس الخاصة الهادفة لتحقيق الربح، وهو ما لا يتفق دوماً مع تطلعات الآباء والطلاب. ولا بد من تحقيق التوازن بصورة أفضل.

109- وتوصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) أن تزيد الحكومة دعمها المقدم لإنشاء مدارس الجاليات، بما في ذلك الجاليات التي ليس لديها مدارس بعد. وينبغي دعم مدارس الجاليات لتتمكن من إنشاء فروع جديدة و/أو تنظيم نوبات بعد الظهر، أو إنشاء مدارس جاليات جديدة تماماً لتلبية طلب الآباء والطلاب؛

(ب) إتاحة المزيد من الأماكن في المدارس العامة للراغبين في الالتحاق بها. وقد تنظر الحكومة، بالتعاون مع جميع المعنيين، في أن تصبح مدارس الجاليات جزءاً من قطاع التعليم العام في قطر، مع ضمان درجة عالية من الاستقلال لهذه المدارس. وتشدد المقررة الخاصة في هذا الصدد على المبدأين 2 و3 من مبادئ أبيدجان بشأن تعريف قطاع التعليم العام؛

(ج) استمرار إعطاء الأولوية لتوفير التمويل الكافي لقطاع التعليم العام. وإذ تحيط المقررة الخاصة علماً ببرنامج القسائم التعليمية، فإنها توجه انتباه الحكومة إلى المتطلبات الموضوعية والإجرائية المنصوص عليها في المبادئ من 64 إلى 74 من مبادئ أبيدجان بشأن تمويل المؤسسات التعليمية الخاصة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(د) أن تكفل الحكومة توفير برامج محو الأمية والتدريب المهني خلال ساعات العمل للعمال الوافدين ذوي الأجور المنخفضة، وذلك ليس بهدف زيادة كفاءاتهم ذات الصلة بوظائفهم الحالية فحسب، بل أيضاً كجزء من خطة تنقل العمال وتحسين المهارات. وينبغي للحكومة أن تنظر في مطالبة الشركات الخاصة بتوفير هذه البرامج.

إمكانية الوصول

110- يتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أن نسبة عالية من الأطفال المقيمين في قطر لا يحصلون على تعليم مجاني، ولا سيما الأطفال غير القطريين، مما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان.

111- وترحب المقررة الخاصة بأن قطر اتخذت بالفعل عدداً من الخطوات لمعالجة ذلك. وتشجع الحكومة على استكمال الدراسة الجارية حالياً بشأن الوصول إلى التعليم مجاناً، وعلى مواصلة التفكير في الطرائق الممكنة لقيام الشركات الخاصة بتسديد الرسوم الدراسية لأطفال موظفيها.

112- وإذ تعرب المقررة الخاصة عن إعجابها بالتدابير الهامة التي اتخذتها السلطات لتوفير التعليم مجاناً للأطفال المحرومين عن طريق إنشاء مدارس الإحسان الخيرية، فإنها تدعو الحكومة إلى إيجاد حل على وجه السرعة لتوفير وجبات غداء مجانية للأطفال الملتحقين بهذه المدارس. ومن المهم للغاية أيضاً توعية أسر هؤلاء الأطفال بأهمية التعليم، وتوفير برامج محو الأمية للآباء.

113- وإلى جانب هذه التدابير المخصصة والمركزة، تشجع المقررة الخاصة الحكومة على اعتماد رؤية أطول أجلاً تقوم على الحق في التعليم العام المجاني. وينبغي للحكومة القيام بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعتماد خطة تدابير مفصلة لكي تعمل تدريجياً على التطبيق الكامل لمبدأ التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني للجميع، بمن فيهم الأطفال غير القطريين. وينبغي توسيع نطاق مبدأ الوصول المجاني للتعليم بشكل تدريجي ولكن على وجه السرعة ليشمل مرحلة التعليم الثانوي؛

(ب) فهم مبدأ التعليم المجاني على أنه لا يشمل الرسوم الدراسية فحسب، بل أيضاً ما يسمى بالتكاليف الخفية مثل النقل والكتب والقرطاسية والزي المدرسي ورسوم الامتحانات ورسوم المتابعة؛

(ج) إلغاء جميع الرسوم في المدارس العامة؛

(د) توسيع نطاق الالتحاق المجاني بالجامعات ليشمل الطلاب غير القطريين الذين أتموا تعليمهم الثانوي في قطر و/أو الذين أقاموا لفترة طويلة في البلد، على قدم المساواة مع الطلاب القطريين.

114- وتوصي المقررة الخاصة كذلك بأن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) كفالة إمكانية وصول الأطفال غير الحاملين للوثائق اللازمة إلى المدارس دون أن يُطلب منهم تقديم تصريح إقامة؛

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام المدرسي العادي؛

(ج) إزالة أي عوائق تحول دون استمرار مواظبة الفتيات المتزوجات أو الحوامل على المدارس؛

(د) جمع بيانات دقيقة عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، بمن فيهم أطفال العمال الوافدين والأطفال ذوو الإعاقة والفتيات المتزوجات أو الحوامل؛

(هـ) مواصلة معالجة انقطاع الأولاد عن الدراسة الجامعية وضعف تحصيلهم وتدني التحاقهم بالتعليم العالي؛

(و) ضمان منح المرأة عملياً نفس الإمكانيات المتاحة للرجل في الحصول على المنح الدراسية في الخارج، ومعالجة أي عقبات تحول دون إتاحة هذه الفرص. وينبغي أيضاً ضمان التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية التقنية والمدارس العلمية والتكنولوجية على قدم المساواة مع الفتيان؛

(ز) توسيع نطاق الالتزام بتدريس التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليشمل المدارس الخاصة.

المقبولية

115- توصي المقررة الخاصة السلطات بما يلي:

(أ) مواصلة سعيها لضمان قدر أكبر من الاستقلال لمديري المدارس العامة والمعلمين، وهي عملية تتطلب تدريباً مهنياً مكثفاً. وتتمثل الخطوة الأولى الإيجابية، على سبيل المثال، في توفير مجموعة أوسع من الكتب المدرسية للمعلمين وتشجيع المعلمين على زيادة استخدام مجموعة متنوعة من المصادر. وبصورة أعم، ينبغي اعتماد نهج متعدد الرؤى فيما يتعلق

بجميع المواد. وينبغي أيضاً تحقيق قدر أكبر من المرونة، بحيث تكتفي المدارس العامة بإبلاغ وزارة التعليم بأنشطتها الخارجية؛

(ب) مواصلة الجهود في مجال التدريب المهني للمعلمين. وينبغي اتخاذ تدابير لحل المسائل المتعلقة بتصاريح الإقامة للمعلمين وأسرهم، وضمان تمتع المدرسين بشروط عمل عادلة ومواتية تضمن لهم ولأسرهم العيش الكريم؛

(ج) ضمان احترام الحرية الأكاديمية للمعلمين والأكاديميين على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إلغاء نظام الكفالة؛

(د) احترام مبدأ المساواة في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، وضمان حصول المعلمين والموظفين الإداريين الأجانب في المدارس العامة والجامعات على نفس الأجور التي يتقاضاها نظراؤهم القطريون؛

(هـ) وفي سبيل تعزيز احترام التراث الثقافي والقيم الاجتماعية لقطر، بما في ذلك من خلال التعليم، ضمان حق جميع الأشخاص في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية، بما في ذلك الحق في مناقشة مغذى الممارسات الثقافية وتطويرها وإعادة تفسيرها.

116- كما توصي المقررة الخاصة بما يلي:

(أ) التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم؛

(ب) سحب تحفظاتها وإعلاناتها بشأن المواد 7 و18 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادتين 1 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب؛ والمادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادتين 2 و14 من اتفاقية حقوق الطفل؛ وبشأن جميع الأحكام المتعلقة بعدم التمييز بين الرجل والمرأة، لأن هذه التحفظات والإعلانات قد تؤثر بشكل كبير على الحق في التعليم؛

(ج) مواصلة جهودها في ميدان التعاون الدولي والإقليمي؛

(د) مراعاة جميع الملاحظات والتوصيات التي قدمتها آليات حقوق الإنسان بشأن وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي يجري إعدادها حالياً؛

(هـ) إعداد بيانات مصنفة ليس فقط للمقارنة بين القطريين وغير القطريين وبين الرجال والنساء، ولكن أيضاً بين كافة الجنسيات.